عالم المحاسبة

QCPA

مجلة فصلية تصدرها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

العدد السادس - فبراير ٢٠١٣

العطية يرعى الملتقى الرابع للمحاسبين في قطر ١٠ مارس

الشيخ محمد آل ثاني:
الغش والتلاعب هو أساس وبداية الفساد

أول جمعية عمومية عادية لمجلس الإدارة الجديد

داخل العدد

٢٢-٢٣

Finbarr Sexton:
The QCPA has an important role as an advocate for the adoption of the highest standards in both accounting and audit fields

خلال حفل تكريم المتفوقين من الخريجين..
الشيخ محمد آل ثاني:

نشر الوعي بأهمية مساهمة المحاسبة في تطوير الاقتصاد الوطني

٨-٩

صورة الغلاف

العدد السادس ـ فبراير ٢٠١٣

هيئة التحرير

الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر
الأستاذ/ سعيد حمد العذبة
الأستاذة/ الماجدة حسن الكواري
الأستاذة/ منى علي آل الشيخ الكواري
الأستاذ/ حازم صلاح محمد
المراسلات

مبنى المرقاب ٢ التابع لوزارة الأعمال والتجارة.
المرخية، الدور الأول
هاتف: ٤٠١٢٢٤٨٠ - ٤٠١٢٢٤٨١ +٩٧٤
فاكس: ٤٠١٢٢٤٨٣ +٩٧٤
ص. ب.: ٨٩٤١ الدوحة ـ قطر
بريد الكتروني: info@qcpa.net
موقع الكتروني: WWW.qcpa.net

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة
بل تعبر عن وجهة نظر أصحابها

الاخراج الفني والتصميم
المركز الفني ـ جريدة الشرق
نبيل مجدي عبدالله

المركز الفني
GRAPHIC ARTS CENTRE

نحو أداء أفضل لمراجعة الحسابات

يمكننا القول بأن الوصول إلى مستوى الأداء الأفضل في أداء عملية المراجعة رغم ما يكتنفها من صعوبات ومحددات مادية ومهنية يمثل ذلك الهدف الذي تسعى إليه جمعية المحاسبين القانونيين القطرية من خلال العمل على رفع أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة والتأكيد على أهمية جودة عملية المراجعة وأداؤها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية وتفعيل دور لجنة الرقابة النوعية للرقابة على مكاتب المراجعة وذلك لضمان سلامة ودقة المعلومات التي ترد بالقوائم المالية وزيادة موثوقيتها والتي تهدف إليها المراجعة بإضافة نوع من المصداقية على تلك القوائم لاسيما بعد ان ارتبط إنهيار بعض الشركات العالمية والأزمة الاقتصادية بالتلاعب في الحسابات ورغم وجود محددات كثيرة تؤثر في أداء المراجعة رغم وجود شكوك في أنظمة بعض الشركات وإدارتها وهو ما يمثل تحدي كبير بالنسبة للمراجعة ولا يعني ذلك إعفاء مراجع الحسابات من المسؤولية.

أن مهنة المراجعة لا يقتصر دورها في إصدار البيانات المالية المدققة وإبداء الرأي المهني بالأخذ في الإعتبار مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين بل يمتد دورها إلى خدمة الإقتصاد الوطني ككل لتشمل المجتمع كله بالمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

ومن أجل تحقيق أداء أفضل نرى أنه من المهم بمكان التأكيد على ضرورة التعليم والتدريب المستمر لمكاتب المراجعة والعمل على رفع مستوى الخبرة العلمية والعملية لدى الممارسين للمهنة إضافة إلى التأهيل العلمي والمهني لهم باعتبار مهنة المحاسبة والمراجعة مهنة ممارسة مهنية ونقترح لهذا الهدف فكرة إنشاء معهد متخصص لتدريب المحاسبين القانونيين لرفع مستوى الأداء وخلق جيل جديد من المحاسبين المؤهلين وأيضاً مواكبة التطورات الحديثة التي طرأت على مهنة المراجعة مثل موضوع الإبلاغ المالي وموضوع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بإعتبار أن مجال المراجعة موضوع متطور ومتجدد لتعدد مصالح الأطراف التي تتعامل مع البيانات والتقارير المالية بل يمتد إلى الإهتمام بإحتياجات المجتمع والأجيال في المستقبل وأخذها في الإعتبار ضمن الإيضاحات والإفصاح عنها بالتقارير المالية.

ولا يغيب عن ذهن القارئ أن تبنى معايير الجودة في المراجعة والرقابة النوعية سيساهم بلا شك في تطوير المهنة وأداء القائمين عليها في ظل وجود قواعد ومعايير للسلوك المهني والقضاء على السلبيات الموجودة حالياً لدى بعض المكاتب وإنني أشعر بما يراود القارئ حالياً من تساؤل، هل تتناسب كل هذه المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع مع مايتقاضاه من أتعاب وهل هناك وعي لدى المستثمرين والعملاء بذلك؟ وهذا ما سأتناوله بالبحث في العدد القادم بمشيئة الله مع الحديث بشفافية عن سلبيات المهنة . والله من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محمد بن حمد عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

خلال ندوة الآثار الاقتصادية لجمعيـ

الغـش والتلاعـبهـ

عالم المحاسبة ـ خاص:

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع مكتب برايس ووتر هاوس كوبرز والجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر وغرفة تجارة وصناعة قطر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ ، ندوة بعنوان «الآثار الاقتصادية المترتبة على الغش والتلاعب، ومسئولية مراجع الحسابات».

وأكد سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس مجلس إدارة الجمعية في كلمته خلال الندوة ان الغش والتلاعب هو أساس وبداية الفساد في أي مجتمع ويشكل خطراً كبيراً ينتج عنه أضراراً اقتصادية وإجتماعية كبيرة وعلى الرغم من وجود العديد من أنظمة الرقابة إلا أنها لم تمنع هذه الظاهرة التي تعتبر واحدة من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وأضاف أن الغش والإحتيال إذا ظهر دون محاربة الممارسات القائمة على الاحتيال والفساد بعزم ومثابرة إستشرى وانتشر وأدى إلى حدوث خلل في سلوكيات العمل وعدم إحترام القوانين والأنظمة بإختراقها والتحايل عليها وقيام البعض بالإثراء بلا سبب نتيجة الغش والتلاعب وتغير التركيبة الإجتماعية للمجتمع وتفضيل المصلحة الخاصة على العامة وهدر مقدرات وإمكانيات المؤسسة وأن دولة قطر سباقة في هذا المجال ووضعت التشريعات والقوانين في هذا المجال.

ـــة المحاسبين .. الشيخ محمد آل ثاني:

ـــو أساس وبداية الفساد

وتأتي هذه الندوة في إطار الخطة الجديدة للجمعية والتى تهدف إلى تطوير أداء المحاسبين.. موجهاً الدعوة لجميع المختصين للمشاركة في هذه الندوة ونشر الوعي بأهمية مهنة المحاسبة ودورها في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني خصوصا وأن مجال المحاسبة يحتاج إلى جهد كبير ومساهمة فعالة لنشر الوعي المحاسبي وتطوير هذه المهنة لأهميتها.

من جهتـه قال الأستـاذ حسنـي عبدالحليم شادي، محاسـب قانوني زميل وعضو هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلـس التعاون لـدول الخليج العربية إن الحاجـة إلى الرقابة ارتبطـت ارتباطاً مباشراً بالعنصـر البشري الذي ميزه الله عن سائر المخلوقـات بالعقـل والتفكـير وله تصرفاته واحتياجاته ومسؤولياته فقد يكون الإنسان بحكم موقفه في الشركة أو المنظمة مسئولاً عن شيء ما تحت تصرفه وربما كان لديه الحافز للغش بالإضافـة إلى احتمال وقوعه في الخطأ سواء كان مقصوداً أو غير مقصوداً. وقد يكون الإنسان نفسه في موقع المسؤولية وهو المسئول عن وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الرقابة المالية لمنع وتقليل واكتشاف الخطأ أو التحريف.

وبالتالي نجد أنفسنا أمام صراع فكري في المفاهيم والأساليب للعنصر البشري من زاويتين مختلفتين مرتبطاً بمقدرة كل طرف للتغلب على الآخر فهو الذي يضع الأنظمة والرقابة وهو الذي يتحايل عليها ويخترقها.

وتطـرق الأستـاذ حسنـي شادي إلى التلاعـب والإهمـال والفـرق بينهما وأسباب صعوبة اكتشـاف التلاعـب بالنسبـة لمراجـع الحسابات ومسؤولية مراجـع الحسابـات وأنـواع الغـش والتحريف.

وأضاف أن النوع الثاني من الغش هو غش العاملين حيث أكدت المهنة على نحو واضح أن على المراجع مسؤولية أقل في اكتشاف غش الموظفين بالمقارنة مع الأخطاء فإذا تم تحميل المراجع مسؤولية الكشف عن غش الموظفين، يجب توسيع اختبارات المراجعه على

حسني شادي:

الحاجة إلى الرقابة ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالعنصر البشري

نحو كبير لصعوبة إن لم يكن استحالة كشف العديد من أنواع الغش التى يرتكبها الموظفين .

وقال إن هناك التصرفات غير القانونيه والأدوات المساعدة على زيادة غش الإدارة على الصعيد العالمي وأيضاً المسئولية القانونية للمراجع.

وقالت الأستاذة الدكتورة سهير منتصر، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق، ورئيس مجلس إدارة المركز الإقليمي للوساطة والتحكيم إن المسئولية القانونية لها صور مختلفة تتمثل في النوع الأول المسئولية التأديبية والنوع الثاني من المسئولية: هي المسئولية الجنائية.

وقالت إنه يتعين على المراجع أو أي مهني آخر، أن يعلم صاحب العمل بكافة البيانات الجوهرية والمؤثرة في مسار ونتائج العمل المسند اليه. وأي أخطاء أو تقصير في الإعلام قد يؤدي إلى أضرار بالغة بصاحب العمل، فقد تدفعه إلى إبرام عقود ضارة نتيجة تقصير المراجع في إعلامه ببعض البيانات الهامة، مما قد يوقعة في غلط في إبرام بعض العقود ينتهي ـ الغلط ـ في نهاية المطاف إلى إبطالها مما يرتب خسائر مالية باهظة.

وحاصل ذلك أن يلتزم المراجع مبدئياً بإعلام العميل، أو الجهة التي يؤدي العمل لحسابها بالإعلام بكافة العناصر الواقعية والقانونية التي يقوم عليها عمله.

ويتدرج هذا الالتزام بدءاً من التبصير بجوانب العمل الذي يؤده مروراً بالنصحية أي أن ينصح جهة العمل بما يستوجب مراعاته حتى لا تقع تحت

طائلة القانون إلى المخالفة القانونية وصولاً إلى التحذير عندما يكون هناك مواقف يحيطها قدر من الخطورة أو الحساسية بما قد يعرض الجهة إلى مخاطر قانونية أو اقتصادية كما سلف القول.

وقد يصل الأمر في ظروف معينة يتبينها المراجع قبل بدء عمله إلى حد يوجب عليه أن يمتنع عن أداء العمل إذا كانت ظروف أداءه تعرض جهة العمل للمسئولية بأنواعها المختلفة.

والحقيقة إن هذا الالتزام بالإعلام والتبصير والنصيحة والتحذير قد اتخذ في العصر الحديث صوراً متعددة واتخذ أبعاداً هامة جداً وامتدت أهميته إلى أنشطة متعددة منها نشاط المحاسبين والمراجعين ونشاط الاستشارين وبيوت الخبرة والمحامين فضلاً عن نشاط الأطباء بل ونشاط المقاولين ولذلك تكونت في الفقه القانوني مدارس جديدة تبحث وتكتب في المسئولية المهنية وأخرجت المكتبات العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير والكتب العامة في جميع النواحي السابق ذكرها.

وفي هذا المقام لابد أن نشير إلى التزام المهني في صوره المختلفة سالفة الذكر بالسرية وهو التزام قديم قدم هذه المهن جميعاً ومن أهم نطاقاته مهن الاستشاريين والمحامين والأطباء والمراجعين.

كما يتعين على المراجع أن يلتزم في أداء عمله بالأمانة المهنية الواجبة والكافية. ويتعين عليه بالتالي أن يبتعد عن أي تلاعب بالبيانات، وبأن يقوم بالتدقيق الدقيق بالأمانة الكافية. وفي حال أثبت أنه قام بالتدليس والتلاعب عمداً، فهنا تنعقد مسئوليته المدنية وكذلك مسئوليته الجنائية.

أما في حالة الإهمال فالغالب أن يقتصر الأمر على مسئوليته المدنية بالزامه بالتعويض عن كافة الأضرار المادية والمعنوية (الاساءة إلى سمعة الجهة) فضلاً عن مسئوليته المهنية أمام نقابته وأمام جهة عمله التي يكون موظفاً لديها.

وبأن يقوم بتنبيه وتبصير بل وتحذير جهة الإدارة بأي خلل في المعلومات أو القوائم التي يعمل عليها . وعليه أن يمتنع عن أي عمل يقوم على معلومات

د.سهير منتصر:

على المراجع أن يُعلم صاحب العمل بكافة البيانات الجوهرية والمؤثرة

مغلوطة أو خاطئة قدمت إليه، إذا أصرت عليها جهة العمل.

وأن يكون حريصاً ودقيقاً في تحري الحقيقة في أية بيانات قد تمثل مخالفات مالية تدخل تحت طائلة القانون الجنائي، خاصة تلك التي تتصل بالتهرب الضريبي مثلاً، وبأن يتصل بالمستويات العليا للإدارة عند اللزوم لاتخاذ اللازم نحو التصحيح، وإلا وجب عليه الإنسحاب والامتناع عن الاستمرار في العمل، وحتى لا يتعرض هو بذاته للمسئولية بصورها المختلفة تأديبية ومدنية وجنائية.

وأن يحتفظ كذلك بأية صور قد تثبت غشاً أو تحايلاً أو تدليساً من جانب جهة العمل، وذلك في الحالات الخطيرة حتى يحصن نفسه ضد المسائلة والمسئولية.

وأنه في حالة تشككه في بعض المعلومات أو المستندات عليه أن يعقد نقاشاً مهنياً مع المسئولين ثم يتخذ القرار المناسب في ضوء ما يتوصل إليه من تدقيق وفحص.

خلال حفل تكريم المتفوقين م

نشر الوعي بأهمية مساهمة المح

عالم المحاسبة ـ خاص:

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية خلال شهر يونيو الماضي حفلاً لتكريم الخريجين المتميزين من الحاصلين على درجة البكالوريوس فى تخصص المحاسبة للعام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢ بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر وبرعاية مكتب إرنست ويونغ.

وبحضور الدكتور رجب الاسماعيل، رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر وعضو مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأستاذ عبدالقادر عبيد رئيس معهد المدققين الداخليين فى دولة الإمارات العربية المتحدة والأستاذ أحمد نسيم توفيق - المدير الشريك لمكتب أحمد توفيق وشركاه وبمشاركة الدكتور حلمي الهمامي.

وقال سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس مجلس الإدارة بأن هذا الاحتفال يأتي تقديراً لجهود المتفوقين المتميزة خلال مسيرتهم الدراسية فى مجال المحاسبة وتحفيزاً لهم على مواصلة تميزهم في مجال العمل من أجل النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر والارتقاء بها.

ووجه سعادته فى الكلمة التي ألقاها نيابة عنه سعادة الشيخ محمد بن عبدالله آل ثاني عضو مجلس إدارة الجمعية الدعوة للمشاركة في أنشطة وفعاليات الجمعية المختلفة التي تهدف إلى نشر الوعي بأهمية مهنة المحاسبة ودورها في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

وقال لا شك إن مجال المحاسبة يحتاج إلى جهد كبير ومساهمة فعالة لنشر الوعي المحاسبي وتطوير هذه المهنة لأهميتها، لذلك يجب أن تكون هذه المهنة مميزة ولابد من تطويرها.

طالباً من جميع طلابنا الخريجين وكافة المحاسبين الانضمام إلى الجمعية لأن من أهم أهدافها النهوض بمهنة المحاسبة والسعي بشكل خاص إلى ضم جميع المحاسبين القطريين لها لتطوير أدائهم وقدراتهم.

وتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ فراس قسوس - المدير الشريك فى مكتب إرنست ويونغ على دعمهم المتواصل لأنشطة الجمعية.

وتقدم بشكر خاص لإدارة معهد التنمية الإدارية على التعاون المتميز الذي يبديه والتفهم للدور الذي ينبغي أن تقوم به الجمعية في تطوير المهنة لا سيماً ما تقدمه للجمعية من تسهيل لعقد الدورات التدريبية والندوات في قاعات المعهد المجهزة بأحدث الإمكانيات، مما أسهم في نجاح تلك الفعاليات.

تطوير المهنة

وقال الدكتور رجب الاسماعيل رئيس الجمعية العلمية للمحاسبة عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين «أننا نفتخر اليوم بتخريج جيل متميز من الطلبة من تخصص المحاسبة من دفعة ٢٠١٢ وتكريمهم اليوم يعد أقل واجب نقدمه لهم واتمنى شخصياً أن يكون هذا التكريم حافزاً ليكونوا ضمن الأشخاص الذين سيحملون على عاتقهم تطوير مهنة المحاسبة فى دولة قطر.

وأضاف أن هذه المبادرة تهدف إلى العناية والاهتمام بالشباب وعلى رأسهم المتفوقين حيث إن لتخصص المحاسبة أهمية كبيرة فى الاقتصاد الوطني لذا حرصت جميع المؤسسات الأكاديمية في دولة قطر على تدريس أفضل المناهج واختيار أحدث المصادر في تدريس هذا التخصص الحيوي حيث تمت

ـن الخريجين.. الشيخ محمد آل ثاني:

ـاسبة في تطوير الاقتصاد الوطني

الشيخ/ محمد بن عبدالله آل ثاني

الدكتور/ حلمي الهمامي

الأستاذ/ عبدالقادر عبيد

تغطية المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الأمريكية بالاضافة إلى اطلاع الطلبة على أهم التطورات المتعلقة بالمهنة على مستوى العالم. من جهته أعرب رئيس قسم المحاسبة ونظم المعلومات بجامعة قطر الدكتور حلمي الهمامي عن فخره الشديد بخريجي قسم المحاسبة ونظم المعلومات بجامعة قطر ونظرائهم من كلية أحمد بن محمد العسكرية.

وتوجه بالشكر إلى جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ممثلة في شخص سعادة الشيخ محمد بن حمد بن عبدالله آل ثاني وإلى الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر ممثلة في الدكتور رجب الاسماعيل.

وقال إن قسم المحاسبة في كلية الإدارة والإقتصاد بجامعة قطر قطع شوطاً كبيراً في طريق البحث عن الجودة الشاملة والولوج إلى أعلى المستويات الأكاديمية مقارنة بالموازي في المنطقة حتى في العالم.

وقال أننا نعيش اليوم في البلد الأسرع نمواً اقتصادياً في العالم وليس من المعقول أن يكون هناك تطور اقتصادي من دون تطور في غضروف الاقتصاد فالمحاسبة مهنة قوانين وتعليم.

أننا من موقعنا هذا كممثلين للجامعة الوطنية نسعى جاهدين للعمل على تزويد السوق الناشئة والواعدة بكل الخبرات المتاحة لدينا من طلبة متفوقين، كالنخبة التي نحتفي بها اليوم، ومن خبراء أكاديميين حتى يسهم كل من جهته في بناء مهنة قوية متوازنة ومستدامة.

والمكرمون هم جامعة قطر — بنات: أفنان بنت عبدالله العمودي وآمنة علي عيسى المهندي وجواهر جارالله سالم النابت وجواهر مبارك غانم العلي وحنين بشير خليل القصاص وخلود ماجد جمعان آل علي وخلود محمد بالشوار ودينا عبدالجليل مسعود وراية حمود اليهري وريم عبدالله حجاب وسارة سلطان أحمد الملا وسارة عبداللطيف الكواري وسكينة عبدالله محمد الدهنيم وعالية علي خليفة العطية وفاطمة علي ميرزائي وليلى عبدالله غلوم أشكناني ومريم علي محمد السعدي ومريم منصور محمد المصلح وموزة سعد شاهين المريخي وميسر وليد بكر النتشة ونورة علوي سالم اليزيدي ونورة غانم عبدالله الهاجري وهدى ثامر صالح العنزي وهناء يوسف محمد.

جامعة قطر — بنين أحمد عبدالوهاب إسحاق وباسل يحيى مسمار وتوحيد العالم محمد خورشيد العالم .

تحت شعار تدقيق الحسابات «مسؤو

جمعية مدققي الحسابات القانونيين ا تنظم مؤتمرها الدولي الأول

رام الله ـ خاص

أوصى المشاركون في المؤتمر المهني الدولي الأول في فلسطين الذي نظمته جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية مؤخراً تحت شعار «تدقيق الحسابات مسؤولية وإنتماء» بضرورة عقد مثل هذا المؤتمر سنوياً، لمواكبة التطور المتسارع في المهنة محلياً وعالمياً، كما أكدوا على ضرورة دعم اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ودعوته لإصدار مدونة إجراءات تدقيق موحدة للعالم العربي، وعقد مؤتمر مهني عربي دولي، يضم كل مدققي الحسابات العرب والمهتمين للتداول والبحث في كل ما يهم المهنة، وتبادل الخبرات والمعرفة وصولاً لتوحيد المصطلحات المستخدمة في كل ما له علاقة بالمهنة.

كما أوصى المشاركون بضرورة تفويض جمعية مدققي الحسابات وتكليفها مسؤولية تحديد المعايير التي يجب اتباعها وتحديد آليات واضحة، وتحديد ما هي المنشآت التي تخضع لمعايير المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتلك التي تخضع للمعايير الدولية، مع ضرورة الحرص على تعميم التعديلات التي تطرأ على المعايير بصورة عامة وترجمتها مع خلق الأجواء التعليمية والتوعوية اللازمة للتطبيق.

وطالب المشاركون بإشراك مدققي الحسابات ممثلين بجمعيتهم في كل المجالس واللجان ذات الصلة بالشأن المالي والاقتصادي، وخاصة المجلس الاقتصادي، والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وكذلك في لجان صياغة وإصدار القوانين ذات

ية وانتماء»

فلسطينية

الصلة بالشأن المالي والاقتصادي.

ودعوا إلى إعداد وتوقيع مذكرات تفاهم مع الجهات المعنية وتحديد الصلاحيات والإجراءات الواجبة الاتباع أسوة بمذكرات التفاهم والتعاون الموقعة مع ديوان الرقابة المالية والإدارية والحكم المحلي وجمعية مدققي الحسابات الأردنية.

كما أوصى المشاركون أيضاً بضرورة تعزيز ثقافة التعليم المهني المستمر وضرورة عقد ورش عمل مع الجمعيات والمؤسسات الشقيقة في الوطن العربي، مع ضرورة إعطاء الجامعات الفلسطينية دورها الرائد في التعليم المهني وضرورة إدخال مساقات تتناول المعايير الدولية في مساقات التعليم الجامعي وإنشاء معهد للتدريب.

كذلك، دعا المشاركون إلى إنشاء غرفة تحكيم تختص بالمنازعات التجارية تشترك فيها كل من جمعية مدققي الحسابات وجمعية المحكمين الفلسطينيين، وتعميق دور مدقق الحسابات الفلسطيني ومسؤوليته وانتمائه بما يخفف من الأزمة المالية للسلطة الوطنية، من خلال حث الشركات ومكلفي الضرائب للوفاء بالتزاماتهم المالية نحو السلطة، والحرص على جودة التقارير المالية ومصداقيتها، والعمل على تسهيل تدفق الموارد المالية للخزينة الفلسطينية، ودعوة المؤسسة الضريبية الفلسطينية لمزيد من التعاون في هذا الجهد وبمزيد من التسهيلات في إبرام المخالصات والتسويات الضريبية مع دعوة مدققي الحسابات لأخذ دورهم في مكافحة الفساد والتهرب الضريبي.

وأخيراً أوصى المشاركون بالإسراع في تعديل القوانين ذات العلاقة بالشأن المالي والاقتصادي، خاصة قانون الشركات، ونظام ضريبة القيمة المضافة لتتلاءم مع مستجدات العصر والخصوصية الفلسطينية.

لجنة اختبارات زمالة «GCPA» تعلن مواعيد التقدم للثلاث سنوات القادمة

أعلنت لجنة الاختبارات بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالهيئة مواعيد عقد اختبار زمالة الهيئة GCPA للثلاث سنوات القادمة.

ومن المقرر أن يعقد أول اختبار في الدورة الأولى خلال الفترة من ٥- ٨ مايو المقبل والدورة الثانية من ٣- ٦ نوفمبر ٢٠١٣ وفي عام ٢٠١٤ يكون الاختبار في الدورة الأولى من ٤-٧ مايو والثانية من ٢- ٥ نوفمبر والعام ٢٠١٥ يكون الاختبار في الدورة الأولى من ٣-٦ مايو والثانية من ١- ٤ نوفمبر.

وأوضح الدكتور سعود الحميدي، رئيس لجنة اختبار الزمالة أن اختبار الزمالة يشمل أربع مواد هي «المحاسبة والمراجعة والأنظمة التجارية وفقه المعاملات»، مفيداً اكتمال جميع الاستعدادات اللازمة لعقد الاختبار وأنه يمكن للمتقدمين من الجنسين تعبئة نموذج التسجيل لدخول الاختبار على موقع الهيئة على الإنترنت.

وأضاف أن اختبار زمالة الهيئة يتميز بأنه اختبار تأهيلي مهني وفق أفضل الممارسات العالمية ليضاهي الاختبارات المهنية المعترف بها في المهنة مثل اختبار «CPA» و«ACA»، ويحصل على من يجتاز الاختبار على زمالة الهيئة «GCPA».

وأشار أن الهدف من هذا الاختبار هو الاسهام في إعداد كفاءات وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلاً كافياً لتلبية الاحتياجات المستقبلية في حقل المحاسبة. إضافة إلى قياس القدرات الفنية والمهنية والصفات السلوكية للأفراد الراغبين في الحصول على زمالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتأكد من توافر الكفاءة والمهارة الملائمة لدى هؤلاء الأفراد للقيام بعملهم بما يكفل ويساهم في رفع مستوى المهنة والارتقاء بجودة الأداء وحماية المصالح العامة.

دبي تحتضن فعاليات المحاسبة والمراجعة والتكامل الاقتصادي الخليجي

دبي- خاص:

تنظم هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج العربية بمشاركة جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات الإماراتية، الملتقى السنوي السابع لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لـدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ٦ إلى ٧ آذار (مـارس) المقبل في دبي والـذي يأتي بعنوان مهنة المحاسبة والمراجعة والتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلـك برعاية المهندس سلطان سعيد المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي.

وسيشهد الملتقى حضور ومشاركة عدد من الخبراء والمختصين في القطاع الاقتصادي بشكل عام وقطاع المحاسبة والمراجعة والتدقيق المالي بشكل خاص وكذلك حضور المهنيين ورجال الأعمال والأكاديميين.

وأكد محمد صالح العبيلان، رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن الملتقى يأتي لدعم الاقتصاد من خلال مجال المحاسبة والمراجعة، مضيفاً أن الملتقى فرصة مهمة تستعرض فيه قضايا اقتصادية مهمة لدول الخليج العربية وأهم التحديات، كما سيتم تسليط الضوء على تحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع الحكومي في دول المنطقة، إضافة إلى الموازنات الحكومية في ظل الأزمات.وأشار إلى أن الملتقى سيتناول أيضاً الوحدة النقدية الخليجية وغيرها من المواضيع التي تخدم المصلحة العامة، منوهاً إلى أن الملتقى يهدف إلى بيان الدور المهم الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمـراجـعـة في تعزيز الاقتصاد لدول مجلس التعاون لدول الخليج الـعـربـيـة. وتتضمن فعاليات الملتقى تقديم دراســـات وبـحـوث علمية وتجارب مهنية في مـجـال المحاسبة والمراجعة.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تنظم دورة في إعداد الموازنات الحكومية

الكويت ـ خاص

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال شهر أكتوبر الماضي دورة في «إعداد الموازنات الحكومية وإقفال الحسابات الختامية» تناولت مقدمة عن الموازنة العامة للدولة، أسس تبويب الإيرادات والمصروفات،الحسابات الخارجة على أبواب الميزانية، مراحل إعداد الحسابات الختامية في الجهات الحكومية، مراحل إعداد الحساب الختامي للدولة، القيود المحاسبية لإقفال الإيرادات والمصروفات والحسابات الخارجة على أبواب الميزانية، استخدام النماذج لإعداد وتحليل الحسابات الختامية، كيفية التغلب على الصعوبات والتحديات التى تواجه الجهات الحكومية عند إعداد الحسابات الختامية، حيث شارك فيها «٢٣» مشارك من المرشحين من بعض الجهات العاملة في الدولة وأعضاء الجمعية.

برنامج تدريبي «المحاسبة لغير المحاسبين» بجمعية المحاسبين الكويتية

الكويت ـ خاص

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي «المحاسبة لغير المحاسبين شهر ديسمبر الماضي تناول المحاضر فيها عدة محاور من أهمها، المفاهيم المحاسبية، الدورة المحاسبية، القوائم المالية، استخدام المؤشرات المالية في مجال التخطيط والرقابة، تقييم الاستثمارات الرأسمالية، بالإضافة إلى تحديد قيمة المنشأة، حيث شارك فيها «١٤» مشاركاً من المرشحين من بعض الجهات العاملة في الدولة.

كما عقدت الجمعية البرنامج التدريبي «أساسيات في التدقيق الداخلي» حيث تناول المحاضر في محتواها العلمي تعريف مفهوم التدقيق الداخلي، أساسيات التدقيق الداخلي، قواعد وسلوكيات مهنة التدقيق الداخلي، المعايير الدولية الخاصة بالتدقيق الداخلي، تقييم مخاطر التدقيق الداخلي، المراحل الأساسية للتدقيق الداخلي، مقومات التدقيق الداخلي، منهجية التدقيق الداخلي على الأنظمة الآلية، عناصر تقرير التدقيق الداخلي حيث شارك فيه «١٧» متدرباً من الجهات العاملة في الدولة سواء بالقطاع العام أو الخاص وكذلك أعضاء الجمعية.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في مؤتمر جامعة الملك سعود بالرياض

الكويت ـ خاص

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر العلمي الذي نظمه قسم المحاسبة في جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية خلال أكتوبر الماضى. وقد مثل الجمعية في المؤتمر كل من الدكتور/عدنان حسن الحسن والسيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ ـ أعضاء مجلس الإدارة.

وقد تناول المؤتمر عدة موضوعات علمية ومهنية تتعلق بالمهنة وتطويرها في المملكة العربية السعودية والدول المجاورة. ومن أهم أوراق العمل التي تم عرضها في المؤتمر موضوع التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية «IFRS» حيث طرحت الورقة أهم العوامل اللازمة لضمان سلامة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأهم الآليات والمنهجيات المناسبة لتطبيقها على الشركات المساهمة وخاصة المدرجة في الأسواق المالية وقد تم اعداد دراسة ميدانية في هذا المجال لتحليل الوضع الراهن وانتهت باقتراح نموذج لتفعيل منهجية تطبيق المعايير في دول مجلس التعاون بالإضافة إلى عدة ورقات عمل تتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية.

QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

Qatari Association of Certified Public Accountants

عضو الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

قائمة الدورات التدريبية للفترة من يناير ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٢

(علماً بأن جميع الدورات تبدأ من الساعة الخامسة حتى الساعة الثامنة مساءً)

دورة إعداد الموازنات الحكومية والحسابات الختامية	فبراير 2013

تهدف هذه الدورة إلى التعريف بالواقع الحالي للمحاسبة الحكومية في دولة قطر بشكل عام، مفهوم الموازنة العامة للدولة وأهدافها، مبادئ الموازنة العامة للدولة، طرق تقدير الإيرادات والمصروفات، خطوات إعداد الموازنة العامة للدولة، الدفاتر والسجلات والقيود المحاسبية. والاتجاهات الحديثة في إعداد الموازنات والأنواع المختلفة للموازنات، الموازنة الصفرية، موازنة البرامج والأداء. وكيفية إعداد الحسابات الختامية الحكومية وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه الجهات الحكومية عند إعداد الحسابات الختامية ومناقشة الاتجاهات الحديثة في إعداد تلك الحسابات.

علماً بأن المحاضر سيكون من أصحاب الخبرة الواسعة في مجال المحاسبة الحكومية في دولة قطر.

دورة تحليل وتفسير القوائم المالية	فبراير 2013

تهدف هذه الدورة إلى إكساب المشاركين فهماً للقيم المالية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المكملة لها، وتفسير هذه القيم والإيضاحات واستخلاص النتائج عنها في ضوء معايير إعداد تلك القوائم، كذلك أساليب التحليل المالي الأساسي والفني لاكتشاف العلاقات التي تنطوي عليها القوائم المالية.

علماً بأن المحاضر لديه خبرة واسعة في مجال التحليل المالي.

دورة المحاسبة على ضريبة الدخل في دولة قطر	مارس 2013

تهدف هذه الدورة إلى إكساب المشاركين إلماماً وفهماً لمضمون قانون الضريبة على الدخل القطري رقم 21 لسنة 2009، مع إجراء تطبيقات عملية على آلية تطبيق القانون، بما فيها احتساب الضريبة على مختلف الجهات المكلفة ووفقاً للنسب والنصوص الواردة في القانون.

علماً بأن الدورة ستقام بالتعاون مع إحدى كبريات مكاتب التدقيق العاملة في دولة قطر بالاستعانة بخبراء الشؤون الضريبية العاملين لديهم لضمان تغطية الجوانب العملية التطبيقية للقانون والتعليمات الخاصة به.

QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

Qatari Association of Certified Public Accountants

عضـو الاتحـاد العـام للمحاسـبين والمراجعـين العـرب

قائمة الدورات التدريبية للفترة من يناير ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٢

(علماً بأن جميع الدورات تبدأ من الساعة الخامسة حتى الساعة الثامنة مساءً)

دورة أساسيات التدقيق	مارس 2013

تهدف هذه الدورة إلى إكساب المشاركين إلماماً بأساسيات التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي، وأهم الإجراءات المتبعة للقيام بعملية التدقيق لمختلف أنواع المؤسسات والمنشآت الخاصة والعامة، مع تطبيقات عملية على مختلف أنواع إجراءات التدقيق الداخلي والخارجي في تلك المؤسسات والمنشآت.

علماً بأن المحاضر سيكون من أصحاب الخبرة في مجالي التدقيق الداخلي والخارجي.

International Financial Reporting Standards (IFRS)	April 2013

This course aims to provide the review the existing & valid International Financial Reporting Standards, and to review the latest standards released or applied during 2012, with practical examples & training.

Instructor will be from external audit field to insure the coverage of practical areas.

Introduction to CMA – Part 2	April 2013

During this course we will go through the main outlines of the CMA – P2 study material, with brief illustration for the main concepts related to each chapter, includes solving some examples from previous released tests and other examples proposed inside the study material, the course will include also a brief guidelines related to setting for the exam.

The instructor will be CMA certified.

QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

Qatari Association of Certified Public Accountants

عضو الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

قائمة الدورات التدريبية للفترة من يناير ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٢

(علماً بأن جميع الدورات تبدأ من الساعة الخامسة حتى الساعة الثامنة مساءً)

دورة التطبيقات العملية للاعتمادات والكفالات المصرفية	مايو 2013

تتضمن هذه الدورة تعريفاً بأهم الأساسيات المتعلقة بفتح الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية لموظفي أقسام المحاسبة والمشتريات في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، حيث تتضمن تعريفاً بالقواعد العامة وفقاً لنصوص المعايير الدولية للاعتمادات المستندية UCP 600 والأسس المتبعة في دولة قطر وفقاً لمعايير وتعليمات بنك قطر المركزي، مع تطبيقات عملية على تعبئة نماذج فتح الاعتمادات والكفالات المصرفية والمستخدمة في البنوك العاملة في دولة قطر.

علماً بأن الدورة سيتم تقديمها بالتعاون مع إحدى البنوك العاملة في الدولة، وبالاستعانة بموظفين ممارسين يمتلكون خبرات واسعة في القطاع المصرفي.

Introduction to Supply Chain Management	May 2013

This course aims to provide the participants with an introduction about the basis of supply chain management, including the procurement processes, stock management and a brief for other related areas like customer relationship management, quality management, including with practical examples & training.

Instructor will be having long experience in supply chain management in one of the biggest institutions.

المحاسبة الحكومية	يونيو 2013

تتضمن تعريفا بمصطلاحات المحاسبة الحكومية وكيفية اعداد القيود والترحيل وإعداد الأذونات والدورات المستندية وتهدف إلى إكساب المشاركين معرفة بالمحاسبة في الجهات والهيئات الحكومية وكيفية التعامل معها وإكسابهم مهارات التسجيل والتبويب والترحيل لعمليات المحاسبة

١) شروط الإشترك بالدورات والحصول على شهادة حضور:

١- حضور ما نسبته ٨٠ ٪ من عدد ساعات الدورة كحد أدنى.
٢- آخر موعد للتسجيل ودفع الرسوم قبل بدء الدورة التدريبية بيومان.
٣- تعقد الدورات في معهد التنمية الإدارية ـ الطريق الدائري الثالث (مالم يذكر غير ذلك).
٤- رسوم الاشتراك بالدورات هي كما يلي:
٥٠٠ ريال للطلبة.
١,٠٠٠ ريال لأعضاء الجمعية.
١,٥٠٠ ريال للأفراد.
٢,٠٠٠ ريال للشركات والوزارات والهيئات الحكومية.
٥- لا يحق للمشترك إسترداد الرسوم المسددة بعد بدء الدورة.

ملاحظة: يتم سداد الرسوم في حساب الجمعية لدى مصرف قطر الإسلامي (QIB)
حساب رقم: ١٠٠١٧٣٥٢٩

ثم ترسل وصول الإيداعات على البريد الإلكتروني للجمعية info@qcpa.net
أو فاكس رقم : ٤٠١٢٢٤٨٣ - موضحاً به اسم المشترك.

٢) على الراغبين في التسجيل بالدورات:

التواصل عبر البريد الالكتروني للجمعية info@qcpa.net
بارسال الاسم الثلاثي (كما تودون أن يظهر في شهادة الحضور) ورقم الهاتف
مع كتابة اسم الدورة المراد التسجيل بها في (خانة الموضوع)

٣) ولمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال على الأرقام التالية:

هاتف: ٤٠١٢٢٤٨٠ ـ جوال: ٣٣٢٥٠٧١٣ ـ فاكس: ٤٠١٢٢٤٨٣
خلال أوقات الدوام الرسمي للجمعية.
من الأحد ـ الأربعاء: صباحاً (٨ - ١٢) ومساءً (٥ - ٨)
الخميس : صباحاً فقط (٨ - ١٢)
الجمعة والسبت: إجازة

الشيخ محمد بن حمد:

الجمعية أولت اهتماماً كبيراً لتطوير أداء ومستوى المحاسبين

تجديد اتفاقية التعاون بين «المحاسبين القانونيين» ومعهد التنمية الإدارية

عالم المحاسبة - خاص:

وقعت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ومعهد التنمية الإدارية اتفاقية للتعاون بين الجانبين تمثل امتداداً لتعاون مثمر دام أكثر من ثلاثة أعوام سابقة بين الطرفين. وتقوم الجمعية بموجب هذه الاتفاقية على تنظيم دورات تدريبية داخل المعهد بهدف رفع مستوى الأداء المهني والعلمي للعاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر.

وقع الاتفاقية عن جمعية المحاسبين القانونيين سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس مجلس إدارة الجمعية وعن معهد التنمية الإدارية سعادة السيد هادي بن سعيد الخيارين مدير المعهد.

وأكد سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني في تصريحات له عقب التوقيع أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار رسالة الجمعية فى عقد العديد من الدورات التدريبية للارتقاء بمهنة المحاسبة في دولة قطر.

وأضاف سعادته أن الجمعية أولت اهتماماً كبيراً للتدريب والإسهام في تطوير أداء ومستوى المحاسبين في الدولة حيث عقدت الجمعية العديد من الدورات التدريبية المتميزة وحاضر في هذه الدورات نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة.

وأشار في هذا الصدد إلى أنه قد تم عقد «٢٤» دورة تدريبية خلال عام ٢٠١١ وبلغ عدد المتدربين (٣١١) متدرباً من مختلف الجهات سواء الحكومية منها أو الخاصة.

وأعرب سعادة السيد هادي الخيارين من جهته عن سعادته لتوقيع هذه الاتفاقية التى ستساهم فى تطوير أداء المحاسبين فى قطر، مشيراً إلى أن معهد التنمية الإدارية يبذل منذ تأسيسه جهوداً كبيرة ومقدرة في سبيل تطوير كفاءة الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية الأخرى وإعادة تأهيل الموظفين القطريين.

وأضاف أن المعهد يعمل من خلال برامجه الطموحة على تدريب وتأهيل الكوادر القطرية وذلك من خلال الدورات التدريبية والورش التي يقيمها المعهد ضمن خططه السنوية، وفي سبيل تحقيق أهدافه يقوم المعهد بإعداد وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية الداخلية، وحلقات البحث والندوات العلمية، وذلك فى ضوء الخطة الوطنية للتدريب.

وأوضح أنه بفضل مجهودات المعهد تستفيد المؤسسات القطرية بالكوادر المدربة والمؤهلة حيث أصبح التدريب من أهم مرتكزات النجاح الوظيفي في عالم اليوم.

جمعية المحاسبين القانونيين تشارك في المعرض المهني ٢٠١٢

شاركت جمعية المحاسبين القانويين القطرية للسنة الثانية على التوالي في معرض قطر المهني لعام ٢٠١٢م، بعد النجاح الملحوظ الذي لاقته العام الماضي والذي عكس أنشطة الجمعية للسادة الزائرين وتعريفهم بمدى أهمية دور الجمعية في خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر.

واستعرضت الجمعية خلال المشاركة أبرز أنشطتها وفعالياتها المختلفة وتم توزيع المنشورات والمطويات الخاصة بالجمعية، بالإضافة إلى توزيع عدد من إصدارات مجلة «عالم المحاسبة»، كما تم توزيع نماذج طلب الانضمام لعضوية الجمعية ونماذج التسجيل في دليل المحاسبين والمراجعين في دولة قطر، في إصداره الثاني (باللغتين العربية والإنجليزية) بالإضافة إلى (قائمة المهتمين) وهي قائمة تضم كافة المهتمين من غير الأعضاء، وتعتبر خدمة مجانية تقدمها الجمعية للراغبين بمعرفة أنشطة وفعاليات الجمعية، من: دورات تدريبية وورش عمل وندوات وملتقيات، بحيث يتم التواصل معهم بشكل دائم وموافاتهم بتلك الأنشطة عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة.

النائب العام يأمر بفتح تحقيق مع أحد أكبر مكاتب التدقيق

أمر سعادة الدكتور علي بن فطيس المري النائب العام خلال شهر نوفمبر الماضي بفتح تحقيق مع أحد أكبر مكاتب التدقيق العاملة بالدولة. وذكرت النيابة العامة أن هذا الأمر جاء إثر التحقيقات التي تجريها نيابة الأموال العامة في أحد البلاغات المتعلقة بالمال العام التي أثارت شبهة قيام المكتب المذكور بمخالفة القواعد والأسس المحاسبية المعمول بها.

الجمعية القطرية تشارك فى اجتماعات اتحاد المحاسبين العرب

شارك وفد من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية يضم كلاً من سعادة الشيخ محمد بن حمد بن عبدالله آل ثاني رئيس مجلس الادارة والسيد عبد الأمير جواد محمد الخواجة عضو مجلس الإدارة في اجتماعات مجلس إدارة اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الذى عقد بمقر الاتحاد بجمهورية مصر العربية مؤخراً.

وتم خلال الاجتماع المصادقة على محضر مجلس الإدارة السابق ومناقشة كل من التقرير الأدبي لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠١١ والتقرير المالي لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠١١ والمصادقة على تقرير مراقب الحسابات في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وعرض مشروع الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٢ وإعادة تشكيل لجان الاتحاد واعتماد اللوائح المنظمة لها واقتراح مدير تنفيذي وتحديد مكافأة.

كما حضر هذا الاجتماع «١٣» دولة من ممثلي جمعيات المحاسبين من أصل «١٦» دولة وقد تغيب المغرب والجزائر والعراق.كما تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وتم خلاله مناقشة التقرير الأدبي لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠١١ والتقرير المالي لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠١١ والمصادقة على مراقب الحسابات في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وعرض مشروع الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٢ للتصديق وإبراءه ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن الدورة المنصرفة وإقرار خطة عمل الاتحاد للدورة المالية المقبلة وتعيين مراقب حسابات للسنة المالية المقبلة وانتخاب رئيس ونائب رئيس الاتحاد وفق تعديل النظام الاساسي.

حيث تم انتخاب السيد محمد الهاجري من دولة الكويت بالتزكية بعد سحب كل من السودان وليبيا ممثليهما في الانتخاب للرئاسة وتم ترشيح السيد محمد اكرم حسونة من دولة فلسطين نائب رئيس بالتزكية أيضاً بين كل الأعضاء وتحديد موارد الاتحاد وأسس احتساب الاشتراكات وتعيين مدير تنفيذي للاتحاد وتحديد مكافأته.

تحت رعاية رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

جمعية المحاسبين تنظم الملتقى الرابع للمحاسبين في قطر ١٠ مارس

المحاسبة ـ خاص:

تحت رعاية سعادة السيد /عبدالله بن حمد العطية رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية تنظم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الملتقى الرابع للمحاسبين في دولة قطر بعنوان "تطبيق المعايير الدولية في الشركات والمؤسسات القطرية ودوره في تعزيز الرقابة والشفافية" وذلك يوم الأحد الموافق ١٠ مارس ٢٠١٣م

وسوف يتناول الملتقى المحاور التالية مهنة المحاسبة ودورها في تعزيز الرقابة والشفافية ودور التقارير المالية في تعزيز الاستثمارات المحلية والدولية وتعزيز الاستقرار المالي.

كما يتناول الملتقى دور مهنة المحاسبة لتحقيق التنمية الأقتصادية في المؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص وإلزامية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الشركات والمؤسسات القطرية والمعوقات والتحديات التى تواجه الشركات والمؤسسات القطرية في تطبيق المعايير الدولية وآثار تطبيق المعايير الدولية على تسجيل وتقيم الأصول والالتزامات والأرباح والخسائر.

وكان الملتقى الثالث للمحاسبين في دولة قطر الذي نظمته جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر بعنوان «التعليم المحاسبي في دول مجلس التعاون» العام قبل الماضي قد أوصى بضرورة التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بمهنة المحاسبة في دول المجلس للإسهام في تطوير برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الخليجية لكي تواكب التطورات الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات التي تشهدها دول الخليج.

وأكد المشاركون أهمية تفعيل دور اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة لجامعات دول مجلس التعاون من أجل تطوير الخطط الدراسية، وطرق التدريس، وتشجيع البحث العلمي، والتنسيق والتعاون بين تلك الأقسام؛ وذلك للقيام بمسؤوليتها تجاه كيفية الارتقاء بمهنة المحاسبة علماً وتطبيقاً ومناشدة المختصين والباحثين التركيز على إجراء الدراسات في الموضوعات ذات الصلة بموضوع الملتقى ومنها واقع الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل في دول المجلس والصعوبات التي يواجهها خريجو تخصص المحاسبة لدى التحاقهم بسوق العمل.

سعادة السيد/ عبدالله بن حمد العطية

ودعا إلى استحداث برامج ماجستير محاسبة في بعض الجامعات في دول مجلس التعاون لزيادة مستوى البحث العلمي في هذا المجال الحيوي، وكذلك إنشاء برنامج دراسات عليا مهنية تتاح بها الاستفادة من المهنيين الذين لديهم خبرة متميزة للقيام بتدريس بعض المقررات المحاسبية التي تحتاج إلى خبرة عملية. وأكد أهمية اعتماد منظومة الجودة الشاملة في التعليم المحاسبي مع تكريس التوجه نحو الاعتماد الأكاديمي كأداة لضمان الجودة. وضرورة إعداد منهجية واضحة وموثقة (مكتوبة) للاعتماد الأكاديمي لأعمال القسم وأنشطته المختلفة.

منهجية جديدة للجمعية في مجال التدريب

تعتبر لجنة التدريب والتطوير بالجمعية أحد أهم اللجان المؤثرة والفاعلة في عملية التدريب وإعداد البرامج التدريبية على مستوى الدولة سواء البرامج المتخصصة أو البرامج العامة وتقوم لجنة التدريب والتطوير بإتباع منهجية جمعية المحاسبين القانونيين القطرية التي تهدف إلى الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر والتي تضم نخبة من الخبراء في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة في لجنة التدريب والتطوير والتي يرأسها الدكتور / خالد بن ناصر الخاطر.

أولاً: منهجية الجمعية في التدريب :

تعتبر هذه المنهجية إحدى ثمار التعاون بين الجمعية وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تطبق هذه المنهجية وترغب في تعميمها على مستوى الجمعيات المهنية بدول مجلس التعاون وتمر هذه المنهجية بثلاث مراحل:

١ - مرحلة التحضير والاستعداد للتدريب :

وتشمل معرفة المهام الوظيفية بشكل تفصيلي لموظفي الجهة المراد إقامة برامج التدريب معها وأهم المشاكل التي تواجههم في عملهم سواء من ناحية الفهم والتطبيق أو عدم كفاية الوقت أو عدم القدرة في التواصل مع الرؤساء والمرؤوسين.

وكذلك معرفة طريقة أدائهم للعمل والوقت الذي يستغرقونه في إنجاز العمل وهل الأساليب والإجراءات المتبعة تسير بالشكل الصحيح وهى المحاكاة للواقع العملي الذي يقوم به المتدرب في جهة عمله.

وتمثل هذه المرحلة ٥٠٪ من عملية التدريب حيث يتم بناء عليها تنظيم البرنامج التدريبي والمادة العلمية بما يتناسب مع إحتياجات المتدربين وتلبية رغبتهم في تطوير أدائهم بالعمل وتصحيح المفاهيم وإضافة معلومات بشكل عملي يساعدهم على التطبيق.

٢ - مرحلة تنفيذ التدريب :

وتشمل تنفيذ البرنامج التدريبي مع المتدربين بعد مرحلة التحضير ويراعى فيها الجانب العملي والتطبيقي والتنفيذي في تدريب المتدربين على موضوع البرنامج .

وتمثل هذه المرحلة ٣٠٪ من عملية التدريب لأنها خلاصة عملية التحضير الجيد للتدريب فتكون النتائج والتفاعل في أعلى مستوياته من المتدربين نظراً لمعرفة احتياجاتهم أثناء فترة التحضير وتلبيتها في مرحلة التنفيذ.

٣ - مرحلة متابعة أثر التدريب :

وتشمل هذه المرحلة متابعة التطبيق العملى للتدريب في أماكن عمل المتدربين ومدى قدرتهم على تنفيذ ما تم تدريبهم عليه في أماكن عملهم بما يعود بالنفع والارتقاء بالجهة التي يعملون بها وكذلك التواصل الدائم مع المتدربين وعمل زيارات خلال فترات زمنية يتم تحديدها مع إدارة الموارد البشرية لتقديم الدعم والمساندة والاستشارات للمتدربين في أي مشكلة تواجههم أثناء تأدية عملهم وخصوصاً بعد تطبيق البرنامج التدريبي وتمثل هذه المرحلة ٢٠ ٪ من مراحل التدريب.

ثانياً: الفعاليات :

تم تنفيذ العديد من البرامج حسب المنهجية مع وزارات وجهات مختلفة مثل وزارة الشئون الاجتماعية التي تم تنفيذ برنامج للرقابة المالية والإدارية لإدارات الجمعيات والمؤسسات الخاصة وإدارة التنمية الأسرية وإدارة التدقيق الداخلي والإدارة المالية كما نفذت الجمعية برنامج لأساسيات التدقيق الداخلي لوزارة الإقتصاد والمالية.

وتهدف الجمعية من خلال هذه الفعاليات إلى تطبيق المنهجية الحديثة في التدريب التى تقوم على تطوير حقيقي للمتدرب ورفع مستواه العلمي والمهني.

حازم صلاح
عضو لجنة التدريب والتطوير
للإستفسارات حول المنهجية التواصل على
Hazem1salah@gmail.com

شكر وتقدير

تتوجه جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بكل الشكر والتقدير للسيد محمد صالح المدير الإداري السابق بالجمعية لجهوده خلال الفترة التي أمضاها بالجمعية طوال عام وتتمنى الجمعية للسيد محمد صالح التوفيق في حياته العلمية والعملية.

محمد صالح

fied public accountants (qcpa) in contributing to advancement of the audit and accountancy practice?

Global audit and accounting standards are becoming ever more complex and there are regular updates to these standards that need to be applied. The role of public accounting bodies is to ensure that there is a strong and active accounting profession that is able to contribute to the development of accountants who meet the current and future needs of employers, regulators and the public at large. The QCPA has an important role as an advocate for the adoption of the highest standards in both accounting and audit fields and to ensure that these standards are strongly and transparently enforced. The association should advise legislators and policy makers on regulations that may be enacted that impact on the business community. Additionally the association should encourage and facilitate continuing profession education among its member and encourage businesses to grow in a controlled and socially responsible way thus helping to build a more sustainable and resilient society. Finally the association should champion the need for strong ethics and professional standards among its members.

Is there any censorship on foreign firms in Qatar?

I am not aware of any censorship on foreign firms in Qatar. The Auditors Registration Department of the Ministry of Business and Trade is open and transparent on its expectations for auditors that are registered in Qatar and has encouraged foreign firms to maintain the highest standards.

What are some of the challenges that your firm has faced and how has it managed to overcome them?

The Qatar market has grown significantly in recent years and the complexity of financial transactions has grown. A majorchallenge for the firm has been how to get the right staff resources to meet the expanded service needs of clients. Because of restrictions on visas for certain nationalities and also the very limited pool of professional staff in the local market because of the requirement for potential recruits in the local market to obtain a no objection certificate from their existing employer, the recruitment process for staff can be difficult and lengthy. We have overcome this challenge by initiating the recruitment process at least six months in advance of the period when staff are needed on the ground. Getting the staff on the ground is only the first step in meeting the challenge – of greater importance is the process of inducting these employees into the firm and making sure that they are adequately trained to do the work that is assigned to them the firm has a very structured development plan for employees that encompasses regular training, coaching and mentoring. Every new recruit with the firm is on a journey and the firm makes a significant investment in the career development of each employee.

What is the percent of Qatarization in your firm? Is there enthusiasm from the Qatari's to work in your offices?

Qatari employees have used the firm and the training and coaching provided by the firm as a stepping stone to a career in finance in our larger clients. The accounting and audit profession has oftenbeen deemed to be a less attractive business sector to work in than in other sectors such the Government sector and the banking and oil and gas sectors. Over recent years the Qatarization level in the firm has been low as it has been difficult to retain Qatari staff because of more attractive opportunities elsewhere.

How do you see the future of audit and accountancy practice in Qatar?

Companies in Qatar have become more demanding of their auditors and accountants. Over recent years publicly listed companies have brought forward their financial closing dates and are requiring their auditors to finalize audits and sign off the audit reports within a very tight deadline after finalization of the accounts closing date. Financial reporting standards have become more demanding and such as those on financial instruments, revenue recognition and consolidated financial statements are very complex and require a level of specialization that most companies will not have. Therefore companies will become more reliant on their auditors to advise on financial reporting and the preparation of high quality annual reports.

The audit and accountancy profession has a key role to play in advising clients on a range of technical accounting issues that impact business performance and therefore I expect that more demands will be made on the audit profession to act as a trusted advisor to companies in the market.

The Qatar Tax law has also become more complex with the introduction of anti avoidance and transfer pricing rules and also the adoption of OECD guidance in the areas of tax residence and permanent establishment and the expansion in the double tax treaty network.

These developments offer excellent opportunities for the accounting professionals into the future. It is important that national firms play a pivotal role in the development of the profession and an important stepping block is to have greater coordination between the foreign audit firms and national firms to allow for the transfer of specialist knowledge and training to build up the service capability of the national firms.

Finbarr Sexton:

I see reasonable opportunities for cooperation between the foreign audit firms and the national firms:

The QCPA has an important role as an advocate for the adoption of the highest standards in both accounting and audit fields

A majorchallenge for the firm has been how to get the right staff resources

By ayman sakr

Ernest & Young office is the oldest established audit and accountancy practice in the country having a presence dating back to 1950. The development of the gas industry led to the rapid expansion of the country's economy, and subsequently the office has grown in size to almost 300 professionals.

The office offers clients highly specialized services in the areas of Advisory, Assurance, Transactions and Tax. They work closely with colleagues in the region and across the world, reflecting the Ernst & Young global integration strategy and our borderless business environment that are so highly valued by our clients.

Theclient base is varied and from all industries, encompassing a number of multinational clients, government organizations, large private owned companies and family businesses.

The following is an interview with Finbarr Sexton, Partner with Ernst & Young

How do you see the competition between the foreign audit and accountancy firms and the national firms? And is there any cooperation between them?

There is very little competition between the foreign audit firms and the national firms. The foreign audit firms, particularly the Big 4 firms offer a range of services which encompass audit services and also taxation advisory, specialized advisory services including IT security reviews, organizational performance improvement, company valuation and feasibility studies. These services require specialist skills that the national firms would find hard to acquire. Many of the large public companies and multinational entities in Qatar will look for a range of services and specialist skills from its advisor including services for its operations in other countries and it can be difficult for a national firm with limited resources to provide such services. However national firms are strong in providing audit and accounting services to the small and medium sizes entities and as this sector continues to expand in Qatar there will be opportunities for the national firms to grow and steadily compete on a more secure footing with the foreign audit firms.

I see reasonable opportunities for cooperation between the foreign audit firms and the national firms. Because of stricter audit independence rules the large audit firms cannot provide accounting support and certain taxation and advisory services to clients. The foreign audit firms will frequently refer their clients to national firms for support on accounting and bookkeeping as they are prohibited from providing such services.

How do you evaluate the role of the Qatari association of certi-

تحديات وتطلعات

د. خالد بن ناصر الخاطر
عضو مؤسس - رئيس لجنة التدريب والتطوير
بجمعية المحاسبين القانونيين القطرية

هناك تحديات تواجه جمعية المحاسبين في إطار العمل على تحقيق أهدافها ومواصلة أعمالها ونشاطها تتعلق بالنظام الأساسي لها الذي يخضع للقانون الموحد للجمعيات والمؤسسات الخاصة، الصادر ٢٠٠٤. ومن أجل أن يكون للجمعية دور متميز في خدمة المهنة لابد من الاستفادة من جميع الخبرات المتاحة في الدولة؛ وذلك عن طريق فتح العضوية لجميع المتخصصين والمهتمين من القطريين وغيرهم ممن يخدمون هذا البلد المعطاء؛ وكذلك من أجل تنفيذ جميع البرامج والأنشطة على مستوى عال من الكفاءة. ويجب أن يكون للجمعية موارد مالية أسوة بما هو معمول به في الجمعيات المماثلة في المنطقة وفي الدول المتقدمة. وأتمنى من وزارة الشئون الاجتماعية تبني مقترح الجمعية بشأن انضمام المحاسبين غير القطريين والمهتمين بالمهنة كأعضاء منتسبين لها، كما هو معمول به في أغلب الجمعيات والهيئات المحاسبية.

مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، خاصة قانون تنظيم مهنة مراقبة الحسابات ٢٠٠٤. وأقترح على الجهات المعنية بتطوير المهنة النظر في تعديل تلك القوانين لتواكب التطور الاقتصادي المتميز الذي تشهده الدولة. ومن أهم التعديلات التي أرى من الضروري إدخالها على تلك القوانين النص صراحةً على استخدام المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية بجميع الشركات وإجراء تعديل على المادة رقم (١٤٦) من قانون الشركات التي لم تحدد ماهية تلك المعايير المحاسبية المستخدمة. واقتصار ممارسة المهنة على المحاسبين والمراجعين فقط، وأقصد هنا إجراء تعديل على المادة رقم (٨) من قانون مزاولة المهنة؛ حيث فتحت المجال لغير المحاسبين للمشاركة في تأسيس شركات المحاسبة. ودعم جمعية المحاسبين القانونيين حتى تتمكن من القيام بدورها في الإشراف والرقابة على المهنة ومشاركة الجمعية في اللجان الخاصة بالمهنة. وتشجيع الكوادر الوطنية للعمل في مكاتب المحاسبة وفي مجال مراجعة الحسابات. واشتراط اختبار تأهيلي للحصول على ترخيص لممارسة المهنة واشتراط تلك القوانين تدريب المراجعين وتأهيلهم بشكل مستمر. وأن يكون المتقدم للحصول على الترخيص عضواً بجمعية المحاسبين القانونيين.

إعداد مشروع برنامج لمراقبة الأداء المهني للمراجعين في دولة قطر؛ وذلك للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام القوانين التي تنظم المهنة في الدولة وقواعد السلوك المهني والقوانين الأخرى ذات العلاقة وذلك بهدف تحقيق جودة الأداء المهني للمراجعين، وللارتقاء بمستوى الخدمات المهنية لمكاتب المحاسبة العاملة في الدولة وزيادة الثقة فيها.

تطوير النظام المحاسبي الحكومي في الدولة ليواكب التطورات والأحداث التي طرأت في مختلف المجالات، والحد من المركزية المطبقة في الدولة، والعمل على استقلال الأجهزة الحكومية بالدولة مالياً بما يكفل السرعة في إنجاز الأعمال وتوفير البيانات اللازمة؛ حيث لا زال تطبيق المركزية وحصرها في جهة معينة (وزارة الإقتصاد والمالية). والعمل على تطوير نظام الموازنة العامة والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص وتطوير مهارات وقدرات العاملين في هذا المجال في جميع الأجهزة الحكومية. وإنشاء وحدات التدقيق الداخلي في جميع الأجهزة الحكومية وربطها بالسلطة العليا في الجهاز وتفعيل القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠٠٩ بتعيين اختصاصات الوزارات والذي نص على إنشاء وحدة التدقيق الداخلي بكل الوزارات وحدد الاختصاصات والأهداف. وأعتقد أن الموضوع يحتاج إلى كفاءات متميزة للقيام بهذه المهمة وتوضيح دورها وصلاحياتها بالنسبة للإدارات الأخرى بالوزارات. وتحديد وتوضيح العلاقة بين وحدة التدقيق الداخلي في الوزارات وإدارة التدقيق الحكومي في وزارة الإقتصاد والمالية؛ حيث إن هناك تعقيداً للإجراءات وتداخلاً في الاختصاصات والصلاحيات. وأخيراً تفعيل دور أقسام الشئون المالية في الوزارات.

المحاسبة الإدارية الإستراتيجية المنظور الاستراتيجي لطريقة فترة استرداد الأموال

المحاسب القانوني د.معاوية كريم شاكر العاني
استاذ المحاسبة في قسم المحاسبة- جامعة ظفار- سلطنة عمان
mawih@du.edu.om

تمثل المحاسبة الإدارية الإستراتجية ثورة في عالم المحاسبة الإدارية ظهرت منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، حيث تركز على ربط تقنيات المحاسبة الإدارية مع المنظور الإستراتيجي للمنظمة بشكل أصبحت أداة رئيسة من أدوات الإدارة الإستراتجية لا يمكن الاستغناء عنها.

تعريف المحاسبة الإدارية الاستراتيجية:

المحاسبة الإدارية الإستراتيجية هي نظام لقياس وتوفير المعلومات المالية والتشغيلية تساعد الإدارة في إتخاذ قرار ما أو القيام بتصرف معين، تحفز السلوك، تدعم وتولد قيم ثقافية ضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. كما توصف بأنها عملية توفير وتحليل بيانات المحاسبة الإدارية المتعلقة بالمنظمة ومنافسيها لاستخدامها في تطوير ورقابة إستراتيجية المنظمة. أن كافة التعاريف التي تصف المحاسبة الإدارية تدل على مضمون أساسي واحد هو أن المحاسبة الإدارية وتقنياتها المتعددة والمختلفة تهدف أساساً إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. وفي هذه المقالة سوف نعمد إلى وضع أبعاداً استراتيجية لطريقة فترة استرداد الأموال المستثمرة في مشروع إستثماري معين.

الأبعاد الإستراتيجية لطريقة فترة الاسترداد:

فكما هو معروف فإن طريقة فترة الاسترداد هي إحدى طرق تقييم المشاريع الاستثمارية التي لا تأخذ بنظر الاعتبار تغير القيمة الزمنية للنقود، وتستخدم على نطاق واسع في التحقق من جدوى الاستثمار في مشروع معين عن طريق معرفة الفترة الزمنية التي يتم خلالها استرداد هذه الأموال فكلما قصرت هذه الفترة كان هذا مفضلاً لدى المستثمرين، وبالتالي فإنها تركز على عاملين أساسيين فقط هما كلفة المشروع الاستثماري والتدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن هذا المشروع. إلا أن التركيز على هذين العاملين فقط يخلو من أي أبعاد إستراتيجية تعكس الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وإذا ما أريد لهذه الطريقة أن تكون ذات أبعاد إستراتيجية مهمة عند اتخاذ قرار الاستثمار فإنها يجب أن تقيم في إطار الأبعاد الإستراتيجية الآتية:

حجم المشروع الاستثماري فكلما كان المشروع الاستثماري صغيراً فإن هذه الطريقة تكاد تكون هي الطريقة الوحيدة المستخدمة في عملية التقييم، بخلاف المشاريع كبيرة الحجم ذات الأهداف الإستراتيجية الأكثر عمقاً وتعقيداً وبالتالي فإن هذه الطريقة غير ملائمة عندما يكبر حجم المشروع الاستثماري مقاساً بكلفته أو إجمالي الأصول المستخدمة فيه أو إيراداته.

السيولة/ الربحية: يقصد بذلك اتجاه تركيز الإدارة خلال فترة عمر المشروع الاستثماري حيث تميل الإدارة التي تركز على السيولة إلى استخدام هذه الطريقة على عكس الإدارة التي تميل إلى الاهتمام بالربحية المتوقع تحققها من المشروع الاستثماري.

درجة التعظيم التي يرغب بها المستثمرون: على الإدارة أن تدرس مستوى تعظيم الأرباح الذي يرغب به المستثمرون لأن طريقة فترة الاسترداد لا تهتم بمستوى تعظيم الأرباح المرغوب.

توقيت مكافآت مجلس الإدارة إذا كانت هذه المكافآت تمنح في الأمد القصير فإن هذه الطريقة ستكون مفضلة لأنها تربط بين توقيت المكافئات قصيرة الأمد وسرعة تحقق الأرباح على عكس ما إذا كانت هذه المكافئات تتحقق في الأمد الطويل.

درجة استقرار البيئة الخارجية كالعوامل السياسية والاقتصادية والمناخية وغيرها، فكلما كانت هذه الظروف غير مستقرة فإنه يفضل استخدامها في تقييم المشروعات الاستثمارية.

درجة المخاطرة التي تواجه هذه المشاريع حيث تكون العلاقة طردية بين درجة المخاطرة واستخدام هذه الطريقة، إذ كلما زادت درجة المخاطرة زاد تفضيل المستثمرين لهذه الطريقة في تقييم المشاريع الاستثمارية.

مستوى العوائق الموجودة أمام دخول منافسين جدد، إذ كلما كان مستوى هذه العوائق قليلاً، فإنه يفضل استخدام هذه الطريقة لأن المشروع سوف يفقد ميزاته التنافسية بدخول منافسين جدد وبالتالي سيكون اهتمام الإدارة والملاك هو سرعة استرداد الأموال المستثمرة في المشروع.

وعلى هذا فإن على الإدارة أن تأخذ بنظر الاعتبار هذه الأبعاد الإستراتيجية عند إتخاذ قرار رفض أو قبول مشروع استثماري معين على أساس طريقة فترة الاسترداد، إذ لا يكفي معيار الفترة الزمنية في إطار كلفة المشروع وتدفقاته الداخله كمتغير وحيد في هذا القرار وإنما ينبغي أن يدمج مع الأبعاد الإستراتيجية أعلاه وهنا ستكون طريقة فترة الاسترداد تقنية إستراتيجية من تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية.

أهمية التدقيق الداخلي في نجاح المؤسسات الاقتصادية

د. عدنان حسن الحسن
عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تمهيد: التدقيق الداخلي هو التدقيق الذي يتم بواسطة وحدة إدارية داخلية أو مراجعين تابعين للجهة ذاتها بقصد اكتشاف الأخطاء أو الغش والتلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات وبمعنى آخر هو مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتم داخل المنشأة بهدف فحص العمليات والقيود الواردة بالدفاتر والسجلات بصفة مستمرة للتأكد من صحة البيانات المحاسبية والتحقق من كفاية الإجراءات الموضوعة للمحافظة على أصول المنشأة. ومن هذا المفهوم يمكن استخلاص الحقائق التالية:

أن موظفي وحدة التدقيق الداخلي من موظفي المنشأة وخاضعين لإدارتها ويأتمرون بأوامرها.

أن موظفي وحدة التدقيق الداخلي يؤدون عملهم طبقا للتعليمات التي تصدرها الإدارة.

يعتبر التدقيق الداخلي حلقة من إجراءات الرقابة الداخلية في مؤسسات الأعمال سواء كانت في القطاع الخاص أو في القطاع الحكومي.

الأغراض التي يسعى التدقيق الداخلي إلى تحقيقها:

إن التدقيق الداخلي يسعى لتحقيق الأغراض التالية:

١ - التأكد من أن جميع العمليات التي أثبتت في الدفاتر والسجلات تمت وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية التي يجب الالتزام بتطبيقها في الوحدة الاقتصادية.

٢ - فحص القوائم المالية للتأكيد على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، ومدى دلالة الميزانية العمومية على حقيقة المركز المالي.

٣ - العمل على اكتشاف أو منع وقوع الأخطاء أو ارتكاب الغش وهذا يتحقق كنتيجة طبيعية لعملية المراجعة.

أهداف التدقيق الداخلي:

يهدف التدقيق الداخلي إلى تحقيق الأهداف التالية:

مراقبة تنفيذ وتقييم الخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي وضعتها الإدارة لتحقيق أهدافها قصيرة وطويلة الأمد.

مراقبة التزام العاملين بإتباع التعليمات والسياسات الخاصة بالجهة.

التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية التي تقوم الجهة بإعدادها وعرضها خلال ونهاية السنة المالية.

المحافظة على أصول المنشأة وأموالها من خلال التأكد من قيامها بوضع وتطبيق الضوابط والتشريعات التي من شأنها حماية الأصول من المساس والهدر.

أنواع التدقيق الداخلي:

أولاً: التدقيق الداخلي المحاسبي:

وهو فحص العمليات المالية والقيود المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بصفة مستمرة للتأكد من صحة البيانات المحاسبية والتحقق من كفاية الإجراءات الموضوعة للمحافظة على أصول الجهة وموجوداتها.

ثانياً: التدقيق الداخلي الإداري:

وهو تقييم للخطط والسياسات وتقارير الأداء في القطاعات المختلفة بواسطة معايير متعددة، ويعتبر

الوسيلة التي تستطيع الإدارة من خلالها اكتشاف المشاكل الإدارية وما يجب فعله لمواجهتها ويتم ذلك عن طريق القيام بالأعمال التالية:

- دراسة موقف الصناعة التي تعمل فيها الجهة من الصناعات الأخرى لوضع الخطط الاستثمارية والإنتاجية المناسبة.

- دراسة وضع المنشأة داخل الصناعة التي تعمل فيها بالنسبة للمنشآت الأخرى وتحديد مستوى أدائها.

أدوار التدقيق الداخلي:

الدور الأول: الدور الوقائي:

ويعمل على حماية أصول المنشأة والحفاظ على الخطط المرسومة من الانحراف والتعديل غير المناسب عند التطبيق.

الدور الثاني: الدور العلاجي:

ويعمل على ضمان دقة البيانات التي تقدم للإدارة لوضع الخطط العامة، وعلى إدخال التحسينات على الخطط وعلى الوسائل الرقابية المختلفة.

التحديات التي تواجه التدقيق الداخلي:

- وجود فجوة بين التدقيق الداخلي وبين الخطة الاستراتيجية والتشغيلية للمنشأة، بحيث يتعذر على المدققين الداخليين قياس مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف.

- عدم قناعة مجلس الإدارة ومدراء العموم ومساعديهم بأهمية الدور الذي يقوم به التدقيق الداخلي، وما يمكن أن يقدمه لهم من خلال ممارسة مهامه بشكل متكامل ومباشر.

- عدم تحقيق الاستقلالية التامة للتدقيق الداخلي بحيث تكون تبعيته لإدارة تنفيذية مثل الإدارة المالية أو إدارة أخرى والتي قد تؤثر على حياديته واستقلاليته، وقد تحد من صلاحياته.

- عدم توفير الخدمات اللوجستية لوحدة التدقيق الداخلي (موظفين مؤهلين قرارات تنظيمية البرامج الآلية مزايا مالية).

- عدم قيام مجلس الإدارة بإعطاء الأهمية المناسبة لتقارير التدقيق الداخلي وعدم الاستفادة من التوصيات الواردة فيها، وعدم حث العاملين على العمل على تفعيلها من خلال التطبيق المباشر.

توصيات لتفعيل التدقيق الداخلي:

إيجاد لجنة فرعية للمراجعة في المنشأة، بحيث تكون تابعة لمجلس الإدارة على أن تضم أعضاء لديهم تخصصات متنوعة مثل رؤساء تنفيذيين في منشآت أخرى وأكاديميين ذوو خبرة، وأعضاء خارجيين من ذوي الكفاءة والخبرة المعينين في مجلس الإدارة، وتكون أهدافها كالآتي:

- زيادة المصداقية في القوائم المالية.

- متابعة أعمال المديرين ومسئولياتهم.

- متابعة مدى التزام الشركة بالقوانين والسياسات واللوائح الداخلية أو الصادرة من الجهات الحكومية المختصة.

- تحقيق الاستقلالية الإدارية والمالية التامة للتدقيق الداخلي من خلال تبعيته مباشرة لمجلس الإدارة.

- الحصول على ثقة ودعم الإدارة.

- أن تتم أعمال التدقيق الداخلي على أسس علمية ومهنية حديثة في جميع المراحل (التخطيط التنفيذ التقرير).

- العمل على تأهيل العاملين في مجال التدقيق الداخلي علميا ومهنيا من خلال برامج تدريبية وتأهيلية مناسبة أو من خلال التدريب الميداني في المؤسسات الرقابية المتطورة.

- زيادة الاهتمام بالنواحي الإدارية والفنية المتعلقة بالتدقيق الداخلي.

أتعاب مكاتب المحاسبة والمراجعة وتأثيرها على جودة الأداء المهني

حازم صلاح محمد
محاسب قانوني
مُدرب مُعتمد بهيئة المحاسبة والمراجعة
لدول مجلس التعاون الخليجية
Hazem1salah@gmail.com

الناظر إلى وضع مكاتب المراجعة في دولة قطر تجد أنها تنقسم إلى مستويين المستوى الأول المكاتب العالمية الأربعة وتستحوذ على نسبة كبيرة من السوق من الشركات التى يتم مراجعتها وتقديم كافة الخدمات المهنية لها والمستوى الثاني المكاتب الوطنية وتعتبر نسبتها ضئيلة في الاستحواذ على جزء من السوق الخاص بالعملاء ويرجع ذلك إلى شهرة المكاتب العالمية وخبرتها في تقديم مثل تلك الخدمات المهنية ووجود كفاءات بها على مستوى عالي أما المكاتب الوطنية فنظراً لإنخفاض الأتعاب التي يحصلون عليها وقلة العملاء بالمقارنة بالتكاليف الملقاة على عاتق تلك المكاتب فإنها تستعين بأشخاص ليسوا على مستوى عالي من الكفاءة والتخصص مما يؤثر على جودة الأداء المهني والخدمة المقدمة للعملاء بالسوق.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تلك المكاتب تحاول المحافظة على العميل والأتعاب حتى ولو استدعى الأمر تقديم تقرير إيجابي عن القوائم المالية على غير الواقع وقلما أو يكاد يكون معدوماً أن تجد من يقدم تقرير متحفظ أو سلبي أو معاكس على القوائم المالية، وللحفاظ على العميل والأتعاب يتم القيام بعملية مراجعة شكلية تتناسب مع الأتعاب المنخفضة فلا ترتقي عملية المراجعة الشكلية هذه للمستوى المهني من حيث الجودة التي تؤدى لاكتشاف الخطأ والتدليس والغش بالقوائم المالية وبالتالي يصدر التقرير بشكل إيجابي دون أن يكون على أسس مراجعة واضحة وأدلة وقرائن تؤكد هذا التقرير وتعتبر مشكلة تحديد الأتعاب لمكاتب المراجعة مشكلة عالمية لم يتم تقنينها حتى الآن وهناك أفكار كثيرة تمت لحل هذه المشكلة ولكنها لم ترتقي لجعل أتعاب مكاتب المراجعة تتناسب في أغلب الأحيان مع تكاليفها والخبرة المهنية ذات المستوى العالي التي تقدمها تلك المكاتب وبالتالي فإن مهنة المحاسبة والمراجعة مهددة بسبب الأتعاب في أن تؤدي دورها بمستوى جودة الأداء المهني المطلوب ولا أقول أن الأتعاب هي المشكلة الوحيدة التي تواجه المهنة ولكنها إحدى العوامل الهامة التي تؤثر على جودة الخدمة التي تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة. وأصبحت الآن مسئولية مراجع الحسابات كبيرة وخاصة بعد إنهيار شركة إنرون الأمريكية للطاقة وشركات كبرى أخرى وقد صدر المعيار رقم ٩٩ الذي تضمن إجراءات أكثر صرامة لتأكيد دور عملية المراجعة في الاكتشاف للأخطاء والغش وتم تبني تعريف أن التأكيد المقبول يعني أعلى تأكيد قبل التأكيد المطلق وتم تحويل عملية المراجعة من مراجعة على أساس قياس مخاطر المراجعة إلى المراجعة على أساس تقدير مخاطر الأعمال.

وعليه فلابد للجهات المختصة مراجعة وتقنين أتعاب مكاتب المراجعة بما يتناسب مع تكاليفها وبما يعطي تلك المكاتب الفرصة لتأدية الخدمات المهنية على مستوى عالي من الجودة المطلوبة وكذلك تفعيل مشروع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية (الرقابة النوعية على جودة الأداء المهني بمكاتب المحاسبة والمراجعة) وذلك للارتقاء بالمهنة والوصول لأعلى مستويات الأداء وبالتالي التأثير الايجابي على الإقتصاد الوطني.

دور التدقيق الداخلي لترسيخ حوكمة الشركات

خالد اسماعيل علي
مدير تدقيق

مما لاشك فيه أن الأزمات والإنهيارات التى حدثت فى شركات أمريكية كبيرة مثل شركة أنرون للطاقة وغيرها، كان على أثرها قد أنهارت مؤسسة آرثر أند أندرسون والتي كانت تعتبر من أكبر المؤسسات في مجال التدقيق عالمياً وذلك بعد ثبوت تورطها بإنهيار شركة إنرون وأصبح بعدها هناك أزمة ثقة وطال تأثيرها على معظم التعاملات بالأسواق العالمية حيث كان من أهم مسبباتها هو التضليل وضعف مستوى التدقيق.

فكانت هناك الحاجة الماسة لظهور بعض الأدوات كحلول لمعالجة أزمة الثقة التي طالت مجالس إدارة الشركات والأنظمة الرقابية والمالية المتبعة في تلك الشركات فجاء نظام حوكمة الشركات لحماية حقوق المساهمين لاسيماً حقوق الأقلية وأصحاب المصلحة الآخرين وهي عامل رئيسي للإستقرار وتكسب رجال الأعمال والمستثمرين الشفافية، من جهة أخرى دفعت الأزمة المالية العالمية معظم الشركات إلى تبني أنظمة فعالة للتدقيق الداخلي فهي تساعد على إستدامة الشركات لأنها تقلل من المخاطر.

وإذا ماتحدثنا عن دور التدقيق الداخلي لترسيخ مبادئ حوكمة الشركات فنجد القسم الرابع من تقرير حوكمة الشركات لهيئة قطر للأوراق المالية والذي أكد على أهمية التقيد بالأنظمة والرقابة الداخلية وإلى دور التدقيق الداخلي حيث أشارت أن على الشركات إعتماد نظام رقابة داخلية يوافق عليه المجلس حسب الأصول لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق نظام الحوكمة الذي تعتمده الشركة والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة ويجب أن يضع نظام الرقابة الداخلية معايير واضحة للمسئولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها، أيضاً يجب أن تكون للشركة وحدة تدقيق داخلي تتمتع بدور ومهام محددة تحديداً واضحاً وخاصة أن تقوم بتدقيق نظام الرقابة الداخلية وتشرف على تطبيقه، وأن يكون فريق العمل ذات كفاءة عالية ومستقل تشغيلياً وأن ترفع تقارير التدقيق إلى مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق لجنة التدقيق التابعة للمجلس، وأن يتضمن تقرير التدقيق الداخلي بيان مواطن الضعف في تطبيق الرقابة الداخلية أو الحالات التي قد تؤثر على الأداء المالي للشركة والإجراء الذي اتبعته الشركة في معالجة الإخفاق فى تطبيق الرقابة الداخلية، وتقيد الشركة بالقواعد والشروط التى تحكم الإفصاح والإدراج في السوق والقوانين ذات العلاقة.

وتم تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات فكان المعيار رقم ٢١٣٠ والمتفرع من المعيار رقم ٢١٠٠ من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات من خلال اسهامه وتحسين عملية الحوكمة وذلك من خلال التحقق من وضع الأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة وقادرة على الإفصاح عن إن نشاطاتها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة من قبل كذلك مراقبة عملية إنجاز الأهداف. وهناك لجان تعتبر داعمة لضمان تطبيق حوكمة الشركات منها لجنة التدقيق التي تقوم بتوفير الإستقلالية الكاملة لكل من المدقق الداخلي والخارجي مما يؤدي إلى تدعيم التدقيق بنوعيه والتأكد من دقة وموضوعية التقارير المالية.

وهنا نؤكد على أهمية استقلالية وكفاءة التدقيق الداخلي فهي من دعائم تطبيق حوكمة الشركات، فلابد أن تكون جميع الإدارات على علم بحقوق وواجبات إدارة التدقيق الداخلي بحيث تعمل في إستقلال تام عن باقي الإدارات ولاتتبع أية إدارة بالشركة وبما يسهم في الإستقلال الوظيفي، كما نوصي بأهمية إخضاع معايير التدقيق الداخلي إلى عملية تقويم وتطوير مستمرة وفي إطار متطلبات حوكمة الشركات.

أخيراً نوصي بعمل استبيان عن مدى دعم إدارات الشركات لدور التدقيق الداخلي في تطبيق نظام حوكمة الشركات وبيان أهم العوائق التي تقف حائلاً دون تحقيق ذلك حتى يمكن العمل على حلها وبما تضيفه من تأثير إيجابي في قيمة الشركة وبالتالي حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين.

المحاسبة عن الموارد البشرية

محمد الزبيدي
محاسب قانوني

أهمية الموارد البشرية وقيمتها :-

أدى تعاظم دور المدير في المؤسسة وسعيه الدائم لتحسين نوعية الخدمة، إلى الاهتمام بالموارد البشرية، وإدارتها بطريقة فعالة وإيجابية بما يعمل على تحقيق مصلحة المؤسسة والعاملين فيها والمجتمع الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها.

ومن أهم العوامل التي أدت بالمؤسسات إلى الاهتمام بالموارد البشرية :-

- احتلال العنصر البشري مكانة رئيسة من ضمن الأصول ذات التأثير الجوهري على الإنتاجية.
- ظهور أهمية توفير الاحتياجات من الموارد البشرية بالوقت المناسب وإلحاقهم بالعمل المناسب، مع العمل على تنميتها وتطويرها وصيانتها واستخدامها الاستخدام الأفضل.
- ظهور التحديات التكنولوجية وتطويرها والرغبة في تطوير الإنتاجية وزيادتها مما حتم الاهتمام بالحصول على قوى عاملة ذات مهارة وكفاءة عالية.
- ضغوط المؤثرات البيئية الخارجية، القانونية ونقابات العمال وسوق العمل.

مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية :-

١- كثرت البحوث والتجارب في مجال المحاسبة عن الموارد البشرية بهدف وضع النظريات والطرق المحاسبية عن الأصول البشرية وقد عرفت لجنة المحاسبة عن الموارد البشرية المنبثقة عن جمعية المحاسبين الأمريكية هذا المفهوم بأن (المحاسبة عن الموارد البشرية هي عملية لتحديد وقياس البيانات الخاصة عن الموارد البشرية وتوصيل هذه المعلومات للجهات المعنية) وهذا يشمل كمية ومالية.

٢- تنفق المؤسسات الكثير من الأموال على عمليات التوظيف والتدريب والتنمية والصيانة للعاملين لديها. وهي نفقات في حقيقتها تمثل تكاليف استثمارية بشرية وليست مصروفات جارية حسب المفهوم المتعارف عليه، ومن ثم تعالجها المؤسسات في حساباتها السنوية على أنها مصروفات جارية تقوم بتحميلها على الفترة المالية الجارية وفقاً لمفاهيم المحاسبة التقليدية، ودون أن تأخذ في اعتبارها استفادة الفترات المالية القادمة من خدمات هذه الوظيفة، مثلها مثل الأصل الثابت الذي نجد أن المؤسسات تقوم برسملة تكاليف شراءه على عدد من السنوات المالية وتحمل كل فترة مالية (وفقاً لقاعدة الاستحقاق) بنصيبها من مصروفات الاستهلاك له.

مما يؤدي إلى تشويه لعمليات قياس النتائج المالية وعرض البيانات في المركز المالي بنهاية الدورة المالية.

٣- لقد أدى تزايد أهمية رأس المال البشري على مستوى المؤسسة إلى الاهتمام بإيجاد وظيفة ((اختصاصي موارد بشرية)) تكون واجباته الرئيسية القيام بمهام التخطيط والتنمية والتطوير والمحافظة على الموارد البشرية والقيام بدور الناصح والمرشد لمستويات الإدارة وهي بلا شك مسؤوليات أكثر أهمية وأعلى إستراتيجية من المهام الرئيسية لوظيفة (اختصاصي أفراد) المنحصرة مسؤولياته في أعمال التعيين والتدريب وإدارة نظم الرواتب والعلاقات الإنسانية.

وفي الأمثلة على تنفيذ اختصاصي الموارد البشرية في تقديمه النصح والإرشاد للمستويات الإدارية :-

المقارنة بين ما هو الأجدى للمؤسسة، وتعيينه للأفراد في أول السلم الوظيفي وتدرجهم حتى المستويات العليا، أو التعيين من خارج المؤسسة بكفاءات وخبرات عالية للمستويات المناسبة.

وما هو الأجدى للمؤسسة، الاستغناء عن بعض العاملين في فترات الكساد بهدف التوفير، أو الاحتفاظ بهم حتى انتهاء الخدمة حفاظاً على رأس المال البشري.

بلا شك سيعتمد اختصاصي الموارد البشرية في إجراء دراسته وعرض البيانات على متخذي القرار، على نظام محاسبة الموارد البشرية المتضمن نماذج ومقاييس كمية ووصفية تقوم ببيان أثر إستراتيجيات الإدارة للموارد البشرية على تكلفة وقيمة الأفراد.

دور المحاسب، ودور نظام المحاسبة عن الموارد البشرية، في تحديد وقياس تكاليف نشاط الحصول على الموارد البشرية:

فتحت محاسبة الموارد البشرية بمفاهيمها الحديثة، أمام المحاسب أربع مجالات لخدمة الإدارة، عن طريق مساعدتها في مهام التخطيط والرقابة والتقييم واتخاذ القرارات، وذلك بقيامه بأداء مهام وأنشطة من خلال استخدامه نظم المعلومات التي تقوم بإعداد بيانات ومعلومات تخدم أغراض المحاسبة الإدارية في إعداد التقارير الداخلية المتضمنة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة، وهذه الأنشطة اشتملت على عمليات فرعية وجزئية لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية اللازمة لتدعيم القوى العاملة بالمؤسسة وهي باختصار:

نشاط التخطيط الكمي للاحتياجات من القوى العاملة (جانب الطلب).

نشاط التخطيط بتحديد مصادر الحصول على القوى العاملة (جانب العرض).

نشاط المقارنة بين الطلب والعرض من القوى العاملة.

نشاط التخطيط لاحتمالات مواجهة عجز أو فائض القوى العاملة.

كما تقوم بقياس التكاليف التفصيلية لأصلح وأنسب وسائل التوظيف والتدريب والتنمية للموارد البشرية بما يكفل الحصول على أعلى عائد بأقل التكاليف.

كما يساعد نظام محاسبة الموارد البشرية في تقدير قيمة الاستثمارات المتوقعة وتحديد الإنفاقات المقترحة للسنة المالية الجارية وأسس ومعدلات التوزيع على الأطراف المستفيدة ومعدلات الاستنفاذ للموارد البشرية وقياس العائد المتوقع ومقارنته ببرامج التدريب والتنمية.

الانتقادات على محاسبة الموارد البشرية:

يرى البعض أن رسملة التكاليف في المحاسبة عن الموارد البشرية على عدد من السنوات ستتخذ ذريعة للتلاعب في المكاسب والتأثير على صافي الأرباح.

وإن كان هذا الاعتقاد صحيح إلا أنه ليس بذا أهمية للدرجة التي تمنع من إظهار المعلومات المحاسبية للموارد البشرية ضمن القوائم المالية، كما أن سياسة الإفصاح عند وضع التقارير المالية ستكون من الأسس التي تمنع التلاعب بالقوائم المالية.

كما يرفض البعض الآخر عرض الأصول البشرية ضمن القوائم المالية لأن في ذلك معاملتهم على أنهم أصول مملوكة للمؤسسة وهذا مرفوض لاعتبارات إنسانية والرد على ذلك بأن عرض الموارد البشرية ضمن القوائم المالية هو لبيان قيمة خدماتهم التي تعتبر من الأصول الغير ملموسة وليس الأفراد بحد ذاتهم، وبالتالي تعامل خدماتهم على أنها استثمارات.

أكد على ضرورة التوعية بين المجتمعات لتطوير المهنة:

الخواجة: يجب اعطاء جمعية المحاسبين الصلاحية في مراقبة جميع المكاتب

فتح المجال للشباب وتثقيفهم للقضاء على ظاهرة العزوف عن المحاسبة

حوار ـ أيمن صقر:

أكد السيد عبدالأمير الخواجة عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أن هناك طرق كثيرة لتطوير منهة المحاسبة مثل التوعية الفعلية بين المجتمعات أولاً ومن بعد التوعية في جميع الشركات والمؤسسات والوزارات، وتقديم الدورات لتطوير هذه المهنة على أحدث ما توصل إليه المجال العالمي والمعايير الدولية التي تطرح.

وأشار في حوار لمجلة «عالم المحاسبة» أن جمعية المحاسبين القانونين القطرية لها دوراً كبيراً في المتابعة والتطوير ولكن للأسف الجمعية لم تعطى لها بعض الصلاحيات حتى تقوم بدورها على أكمل وجه.

وقال إن الجمعية بأعضائها هم الذين يسعون بكل جهدهم لتقديم كل المستطاع لهذه المهنة، يجب أن يكون للجمعية الصلاحية في مراقبة جميع مكاتب المحاسبة والعاملين بها وهل هم في أتم استعداد لتقديم الخدمات المطلوبة منهم، ووضع قوانين وتطبيع المعايير الدولية للمحاسبة في الدولة وفيما يلى نص الحوار:

- كيف ترون واقع المحاسبة في قطر؟

المحاسبة هي قلب كل مشروع من قبل البداية به وحتى الاستمرار فيه وفشل أي مشروع يعود إلى ضعف وفشل النظام المحاسبي في المشروع وللأسف في جميع الدول تعتبر المحاسبة هي أقل مستوى في الوظائف وفي دولة قطر هذه المهنة تعامل مثل أي دولة أخرى ولم تعطى حقها كمهنة لها دور كبير في المجتمع القطري ولكن هناك من يحب هذه المهنة ويدافع عنها ويعطي لها دور.

- وما الطرق التى يمكن تطبيقها لتطوير مهنة المحاسبة فى قطر؟

هناك طرق كثيرة لتطوير المهنة مثل التوعية الفعلية بين المجتمعات أولاً ومن بعد التوعية في جميع الشركات والمؤسسات والوزارات، والدورات لتطوير هذه المهنة على أحدث ما توصل إليه المجال العالمي والمعايير الدولية التي تطرح.

- وماذا عن دور جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في هذا الاطار؟

للجمعية دور كبير في المتابعة والتطوير والاشتراك في اتحادات وهيئات متخصصة لتقوم بدورها المطلوب ولكن للأسف الجمعية لم تعطى لها كافة الصلاحيات حتى تقوم بدورها على أكمل وجه، والجمعية بأعضائها هم الذين يسعون بكل جهدهم لتقديم كل المستطاع لهذه المهنة، يجب للجمعية أن يكون لها الصلاحية في مراقبة جميع مكاتب المحاسبة والعاملين بها، وهل هم في أتم استعداد لتقديم الخدمات المطلوبة منهم، ووضع قوانين وتطبيع المعايير الدولية للمحاسبة في الدولة.

- ما أسباب عزوف الشباب القطري عن العمل في مجال المحاسبة؟

كل شخص يبحث عن المستقبل الوظيفي والمحاسبة كما ذكرت مظلومة في مجتمعنا وننظر لها من ضمن الوظائف العادية والشباب طبعاً يبحث عن مستقبله الوظيفي، وعدم رغبة الشباب للمحاسبة لعدم تثقفهم عن المحاسبة في بداية حياتهم وهذا الدور يقع على جميع من يعمل في هذه المهنة ويراقبها في الدولة والجمعيات المتخصصة والبنوك وغيرهم.

ولو فتح المجال للشباب وتم تثقيفهم عن المحاسبة لزحف الشباب القطري نحو المحاسبة وأخذوا دورهم بالكامل في هذا المجال.

- هل هناك نية لفتح الإشتراك بالجمعية لغير القطريين؟

نعم وتم تقديم طلباً للجهات المختصة لكسب بعض أعضاء غير قطريين وفتح الإشتراك لهم وتمت الموافقة على انتساب عدد لا يتعدى ما نسبته ٢٠٪ من أعضاء الجمعية الحاليين.

- هل ترون أن هناك منافسة حقيقية بين المكاتب الوطنية والمكاتب العالمية العاملة في قطر؟

نعم هناك منافسة كبيرة حيث أن المكاتب العالمية لها اسمها في جميع أنحاء العالم وأي شركة طبعاً تبحث عن الاسم وفي اعتقادها بأن هذه المكاتب لها دور أكبر من المكاتب الوطنية، ولكن في نظري أن المكاتب الوطنية هي مكاتب من ذوي الخبرات الوطنية والتي كان لهم دور كبير في مجال أعمالهم العامة والخاصة، وخدمتهم السابقة تعطيهم الخبرة والدقة في هذا المجال.

- وماذا عن الجديد بخصوص قانون المحاسبة في قطر؟

مجلس الإدارة السابق والحالي للجمعية يسعون في وضع قانون للمحاسبة على ضوء المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق، ولهم جهد كبير في هذا الموضوع وأتمنى أن تقدم لهم الوزارات والهيئات المتخصصة كل ما هو مستطاع حتى يوضع قانون المحاسبة في دولة قطر بالمعايير الدولية المطلوبة.

اقـرأ لهـؤلاء:

٢٤ **تحديات وتطلعـات**

د. خالد بن ناصر الخاطر
عضو مؤسس - رئيس لجنة التدريب والتطوير
بجمعية المحاسبين القانويين القطرية

٢٦-٢٧ **أهمية التدقيق الداخلي في نجاح المؤسسات الاقتصادية**

د. عدنان حسن الحسن
عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

٣٠ **المحاسبة عن الموارد البشرية**

محمد الزبيدي ـ محاسب قانوني

٢٨ **أتعاب مكاتب المحاسبة والمراجعة وتأثيرها على جودة الأداء المهني**

حازم صلاح محمد - محاسب قانوني

٢٩ **دور التدقيق الداخلي لترسيخ حوكمة الشركات**

خالد اسماعيل علي ـ مدير تدقيق

٢٥ **المحاسبة الإدارية الإستراتيجية المنظور الاستراتيجي لطريقة فترة استرداد الأموال**

المحاسب القانوني د.معاوية كريم شاكر العاني

Qatari Association of
Certified Public Accountants
Member of Arab Federation of
Accountants and Auditors

QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
عضو الاتحاد العام للمحاسبين
والمراجعين العرب

نموذج طلب عضوية

التاريخ : / / م

الاسم :..... الجنسية :.....

تاريخ الميلاد: ..... محل الميلاد :.....

رقم البطاقة الشخصية | | | | | | | | | | |

الوظيفة :.....

جهة العمل : .....

هاتف العمل : .....فاكس العمل : .....ص . ب : .....

جوال : ..... البريد الإلكترونى : .....

أخر مؤهل علمي : ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أخرى (.....)

التخصص : ☐ محاسبة ☐ أخرى (.....)

إسم الجامعة : ..... سنة التخرج : .....

العضوية فى الجمعيات والهيئات الأخرى : .....
.....

إقرار

أقر أنا ..... حامل بطاقة شخصية رقم .....
المقيم فى ..... وعنوانى .....
ومهنتى ..... بأننى اطلعت على النظام الأساسى لجمعية المحاسبين القانويين القطرية وأتقدم بطلبى راغباً قبولى عضواً بها ,وفى حالة قبول طلبى فإننى التزم بالنظام الأساسى للجمعية وبأداء قيمة اشتراك العضوية المقررة , وبقرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وكافة الإلتزامات والشروط الأخرى المبينة فى هذا النظام.

التاريخ : / / التوقيع : .....

Tel.: +974 40122481 - 40122480 - Mobile: +974 33250713 - P.O. Box 8941, Doha-Qatar
E-mail: info@qcpa.net

Qatari Association of
Certified Public Accountants
Member of Arab Federation of
Accountants and Auditors

QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
عضو الاتحاد العام للمحاسبين
والمراجعين العرب

طلب العضوية

أولاً : الشروط :

1 – أن يكون قطري الجنسية.

2 – أن يكون حاصلاً علي بكالوريوس في المحاسبة أو مايعادلها من إحدى الجامعات المعترف بها أو أن يكون مقيداً بأحد سجلات القيد الخاصة بالمهنة.

3 – ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائى في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد إليه إعتباره.

4 – سداد الرسوم المقررة 300 ريال (ثلاثمائة ريال) إشتراك سنوى وإيداعه في حساب الجمعية في مصرف قطر الإسلامى (1097168100173529)

ثانياً : المزايا التي يحصل عليها العضو عند إنضمامه للجمعية :

1 – إمكانية الترشيح لأحد وظائف مجلس الإدارة.

2 – المشاركة بالدورات والندوات التي تعقدها الجمعية بتكلفة أقل من غير الأعضاء.

3 – المشاركة باللجان المختلفة التي تعقدها الجمعية بجميع المجالات والخاصة بالمهنة.

4 – شعور العضو بالإنتماء للمهنة من خلال الحصول علي بطاقة عضوية الجمعية.

5 – الحصول على الاستشارات المالية .

6 – الاستفادة من العضوية في السيرة الذاتية واكتساب الخبرة.

المرفقات

1- صورة شهادة البكالوريوس أو صورة شهادة القيد بسجل مزاولى المهنة.
2- صورة البطاقة الشخصية.
3- صورتين شخصيتين.

Tel.: +974 40122481 - 40122480 - Mobile: +974 33250713 - P.O. Box 8941, Doha-Qatar
E-mail: info@qcpa.net

QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

Qatari Association of Certified Public Accountants

عضو الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

Member of Arab Federation of Accountants and Auditors

مبنى المرقاب ٢ التابع لوزارة الأعمال والتجارة ـ المرخية، الدور الأول

هاتف: ٤٠١٢٢٤٨٠ - ٤٠١٢٢٤٨١ ٩٧٤+

فاكس: ٤٠١٢٢٤٨٣ ٩٧٤+ ـ ص. ب.: ٨٩٤١ الدوحة ـ قطر

بريد الكتروني: info@qcpa.net ـ موقع الكتروني: WWW.qcpa.net